



ملخص تقرير تصنيف ائتماني

شركة سال السعودية للخدمات اللوجستية

شركة مساهمة سعودية مدرجة

يناير 2026

1.1 رأي تصنيف

منحت وكالة سمة للتصنيف "تصنيف" تصنيفاً ائتمانياً طويل الأجل "A" (A منفرد) وتصنيفاً ائتمانياً قصير الأجل "T-2" لشركة سال السعودية للخدمات اللوجستية. كما منحت تصنيفاً ائتمانياً "A" (A منفرد) لبرنامج الصكوك الخاص بالشركة. وتُعتبر النظرة المستقبلية للتصنيفات الممنوحة "مستقرة". تعكس هذه التصنيفات جدارة ائتمانية عالية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة للغاية، وقد يختلف مستوى المخاطر تبعاً لتغيرات الظروف الاقتصادية والقطاعية.

شركة سال هي شركة مساهمة مسجلة في المملكة العربية السعودية برقم السجل التجاري 4030367493 بتاريخ 16 أكتوبر 2019. وتُعد سال الشركة الوطنية الرائدة في مجال الخدمات اللوجستية، حيث تقدم خدمات مناولة البضائع الأرضية في محطات المطارات، وخدمات وساطة الشحن، وخدمات إدارة المستودعات، والخدمات الإدارية، وخدمات التخزين.

شركة سال السعودية للخدمات اللوجستية	
المملكة العربية السعودية	مقرها
A	التصنيف طويل الأجل
A	تصنيف الصكوك
مستقرة	النظرة مستقبلية
T-2	التصنيف قصير الأجل
لا يوجد	مراقبة للتصنيف
مخصص	نوع الإجراء
مطلوب	نوع التصنيف
لا يوجد	انحرافات عن المنهجية

2.1 مبررات التصنيف

تتمتع شركة سال بسجل حافل في عمليات مناولة الشحنات واسعة النطاق وتوسع متزايد في مجال الخدمات اللوجستية وتطوير مستمر لعمليات المناطق. وتتمتع الشركة بملف أعمال قوي، مدعوم بتاريخ تشغيلي يمتد لسبعة عقود ضمن منظومة الطيران والشحن في المملكة، وريادتها في عمليات مناولة الشحن الجوي الوطنية. وتُدير الشركة عمليات مناولة واسعة النطاق في 19 مطاراً، مُقدمة باقة متكاملة من الخدمات الجوية والبرية بموجب عقود متعددة السنوات مع كبرى شركات الطيران المحلية والدولية، مما يجعلها تحصل على معدلات احتفاظ عالية وتدفقات شحن مستقرة. وإلى جانب عمليات المناولة الأساسية، تُوسّع شركة سال منصبها اللوجستية، مُوفرةً تكاملاً أعمق مع شبكات التوزيع. كما تُحرز الشركة تقدماً في تطوير قسم عمليات المناطق، الذي سيضم مراكز لوجستية جمركية وبنية تحتية للتجارة متعددة الوسائط، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، مما يُوفر إمكانات طويلة الأجل لتحقيق إيرادات متكررة ذات هامش ربح عالية من مجمعات الخدمات اللوجستية المتكاملة.

تُعزز البنية التحتية الضخمة مكانة الشركة الرائدة في سوق مناولة الشحن، مع وجود مشاريع توسعية قيد التطوير، على الرغم من استمرار المنافسة الشديدة. تحافظ شركة سال على مكانة قوية في قطاع مناولة الشحن الجوي في المملكة العربية السعودية. وتُشغل الشركة حوالي 140,000 متر مربع من مساحة المحطات، مع إمكانية الوصول إلى أكثر من 500,000 متر مربع

من المواقع المرتبطة بالمطارات، وقد رفعت طاقتها الاستيعابية إلى ما يقارب مليون طن سنويًا من خلال إضافة 141,000 متر مربع من البنية التحتية خلال السنوات الست الماضية. ويجري حاليًا تنفيذ برنامج توسعي متعدد السنوات لمضاعفة الطاقة الاستيعابية تقريبًا إلى حوالي مليوني طن بحلول عام 2030، مع خطط لتطويرات رئيسية في الرياض وجدة والدمام والمدينة المنورة.

بينما لا تزال شركة سال تحتفظ بحصة سوقية مهيمنة تبلغ حوالي 80% حتى النصف الأول من عام 2025، وتحافظ على تعاملاتها مع جميع شركات النقل الدولية الكبرى، إلا أن حدة المنافسة تزايدت مع توسيع شركة خدمات النقل السعودية (SATS SA) لعملياتها في المحاور الرئيسية، واستعدادها لإنشاء منشأة جديدة بسعة 300 ألف طن في جدة. ولا تزال مخاطر التسعير مرتفعة، ويتجلى ذلك في انخفاض الإيرادات لكل طن إلى 1.41 ريال سعودي في عام 2024 (مقارنةً بـ 1.56 ريال سعودي في عام 2023)، مع تعافٍ جزئي فقط إلى 1.45 ريال سعودي في النصف الأول من عام 2025 نتيجة لتجديد العقود بتعريفات أقل وتغيرات في مزيج الشحنات واشتداد المنافسة. وسيتمتع الحفاظ على ريادة السوق على التنفيذ السريع لمشاريع التوسع، والحفاظ على موثوقية الخدمة، والمضي قدمًا في مبادرات التنويع التي تعزز ولاء العملاء بما يتجاوز عمليات المناولة الأساسية.

تدعم ديناميكيات القطاع المواتية نمو أحجام مناولة الشحن خلال الفترة الزمنية المحددة. وقد أظهرت أحجام مناولة الشحن لدى شركة سال زخمًا قويًا في السنوات الأخيرة، حيث زادت بنسبة 12% في عام 2023، وتسارعت بنسبة 20% في عام 2024 لتصل إلى 972 ألف طن (مقابل 810 آلاف طن في عام 2023)، ويعود ذلك جزئيًا إلى التحويل المؤقت للشحن نتيجةً لاضطرابات البحر الأحمر وتشديد إجراءات التفتيش الأمني على الطرق البرية. ومع انحسار هذه التأثيرات، انخفضت الأحجام بنسبة 3% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 لتصل إلى 696 ألف طن (مقابل 719 ألف طن في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024)، على الرغم من أن الإدارة تتوقع انتعاشًا في الربع الأخير من عام 2025 واستقرارًا عامًا في الأحجام. وفي المستقبل، من المتوقع أن يدعم نمو الأحجام عوامل أساسية مواتية في القطاع، بما في ذلك توسيع شبكات الخطوط السعودية وخطوط الرياض الجوية ضمن برنامج NTLS، وتزايد الاستهلاك المحلي للمواد سريعة التلف والسلع الاستهلاكية، وتزايد الطلب من التجارة الإلكترونية والطرود السريعة والشحنات التي تتطلب التحكم في درجة الحرارة.

تضاعفت أحجام الشحن الجوي الوطني في المملكة العربية السعودية من حوالي 0.6 مليون طن في عام 2020 إلى حوالي 1.2 مليون طن في عام 2024، مدعومةً بتحسينات طاقة المحطات، وانتعاش حركة النقل الجوي الدولي، وإصلاحات لتبسيط إجراءات الجمارك ومعالجة الشحنات. ويُمكن التوسع المستمر لشركة سال في الرياض وجدة، بالإضافة إلى جهود التحديث في الدمام، الشركة من مناولة حوالي 2.0 مليون طن بحلول عام 2030، بما يتماشى مع الزيادات الممولة في الطاقة الاستيعابية ومعدلات الاستخدام المتوقعة.

وعلى الصعيد الوطني، تستهدف طموحات برنامج النقل الجوي الوطني الأوسع نطاقًا (NTLS) رفعًا طويل الأجل نحو حوالي 4.5 مليون طن، على الرغم من أن مسار 2.3 مليون طن يظل هو الأساس الأكثر قابلية للتحقيق في ظل التزامات الاستثمار الحالية وتطوير الشبكة. وبشكل عام، فإن توقعات حجم الشحن لشركة سال مدعومة بمحركات النمو الهيكلية للقطاع، والتوسع المستمر لشبكة شركات الطيران، وبرنامجها المستمر لتعزيز الطاقة الاستيعابية في المحاور الرئيسية.

تعمل شركة سال على تعزيز قدراتها اللوجستية لتوسيع قاعدة إيراداتها وتعزيز مرونة أعمالها، مستفيدةً من فرص النمو في سوق شديدة التجزئة حيث لا تتجاوز حصة أكبر الشركات العاملة 6%. وقد ساهم تركيز الشركة المبني على قطاعات متخصصة ذات هامش ربح أعلى في دعم التوسع السريع المبكر، حيث ارتفعت إيرادات الخدمات اللوجستية إلى 271 مليون ريال سعودي (23 مليون ريال سعودي في عام 2021) في عام 2024. وساهم هذا القطاع بنسبة 17% من إجمالي الإيرادات في عام 2024، وتستهدف شركة سال زيادة هذه النسبة إلى ما يقارب ثلث الإيرادات بحلول عام 2030.

يدعم زخم النمو مشروع تطوير مستودعات ضخمة، يشمل مساحة 40,400 متر مربع تم تشغيلها مؤخرًا في الرياض، ومنشأة أخرى قيد الإنشاء بمساحة 34,300 متر مربع في ميناء جدة الإسلامي، إلى جانب خطط لإضافة 130,000 متر مربع أخرى من خلال التطوير المباشر والمشاريع المشتركة وعمليات الاندماج والاستحواذ. وبينما تُمكن هذه الاستثمارات شركة سال من تلبية الطلب المتزايد على حلول الخدمات اللوجستية المتكاملة، لا سيما في قطاعات التجارة الإلكترونية، والشحن المبرد، والخدمات ذات القيمة المضافة، إلا أن الشركة لا تزال عرضة لضغوط الأسعار وتقلبات هوامش الربح نظرًا لتشابه بعض قطاعات سوق الخدمات اللوجستية. وسيعتمد استدامة الربحية على قدرة الشركة على التميز من خلال جودة الخدمة، وتوسيع نطاق سعة التخزين الجديدة بكفاءة، وتأمين عقود متعددة السنوات تُرسخ معدلات الاستخدام مع نضوج القطاع.

يمثل تطوير عمليات المناطق اللوجستية توسعًا استراتيجيًا يهدف إلى تعزيز تنوع الأعمال وترسيخ مكانة الشركة كمنصة لوجستية متكاملة. وتستند هذه المبادرة إلى نقص هيكلية في سوق المستودعات في المملكة العربية السعودية، حيث تقترب معدلات إشغال المستودعات من الفئة (أ) من 97%، بينما تبقى سعة التخزين لدى الأطراف الثالثة محدودة، مع استمرار تشغيل حوالي 80% من المخزون الوطني داخليًا. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب من 87 مليون متر مربع في عام 2023 إلى حوالي 115 مليون متر مربع بحلول عام 2030، في حين يُتوقع أن يصل العرض إلى 105 ملايين متر مربع فقط، مما يترك فجوة تراكمية تبلغ حوالي 9.6 مليون متر مربع. توفر هذه الظروف بيئة مواتية لتطوير المناطق اللوجستية متعددة المراحل التي تخطط لها الشركة.

سيركز قسم عمليات المنطقة على المراكز الرئيسية المخططة التي تضم مستودعات جاهزة وأخرى مصممة حسب الطلب، مستفيدًا من قربها من المطار، وربطها بشبكة النقل متعددة الوسائط، وتكاملها مع عمليات المناولة والخدمات اللوجستية لشركة سال. ويساعد نموذج التنفيذ المرحلي - الذي يبدأ بوصول نسبة التأجير المسبق إلى 70% - على الحد من مخاطر الشواغر وانخفاض الطلب. ومن المتوقع إنجاز المرحلة الأولى في عام 2027، على أن يبدأ توليد الإيرادات في عام 2028، ليصل إلى ما يقدر بـ 400-500 مليون ريال سعودي بحلول عام 2030، مدعومًا بعقود إيجار طويلة الأجل وحصة كبيرة من المرافق المصممة حسب الطلب. ويؤكد الاهتمام التجاري المبكر بمساحة تعادل حوالي 645,000 متر مربع موزعة على 12 مستأجرًا محتملاً على الطلب السوقي الأساسي على المستودعات ذات المستوى المؤسسي.

تحافظ سال للشحن على قاعدة عملاء واسعة ومستقرة في قطاعي الأعمال (B2B) والقطاع الحكومي (B2G)، مدعومة بترتيبات تعاقدية متعددة السنوات توفر رؤية واضحة لأحجام الشحن والإيرادات. تخدم الشركة أكثر من 138 عميلًا في مجال المناولة و45 عميلًا طويل الأمد في مجال الخدمات اللوجستية، مع تحسن معدلات الاحتفاظ بالعملاء إلى 97% في عام 2024 ووصولها إلى 100% في النصف الأول من عام 2025، مما يعكس ارتفاع تكاليف التحويل والتكامل التشغيلي في المحطات الرئيسية. مخاطر التركيز معتدلة على المستوى الموحد، بينما تظل سال للشحن المساهم الأكبر في قسم المناولة. على الرغم من زيادة التركيز في قطاع الخدمات اللوجستية، مما يعكس المرحلة المبكرة من توسع القسم، فمن المتوقع أن يؤدي التوسع المخطط له في مجال التوزيع والخدمات اللوجستية التعاقدية إلى توسيع قاعدة الإيرادات بمرور الوقت. جغرافيًا، لا تزال أحجام الشحنات التي يتم مناولتها مركزة في المحاور الرئيسية في الرياض وجدة والدمام، بما يتوافق مع هيكل شبكة الشحن الجوي الوطنية.

يستند ملف الربحية إلى نمو مستدام في الإيرادات وهوامش ربح قوية؛ ويؤدي تأثير سنة الأساس إلى تباطؤ مؤقت، مع تحسن طويل الأجل مدعوم بالتنوع وعمليات المناطق ذات الهوامش الربحية العالية. يستند ملف ربحية شركة سال إلى نمو مستدام في الإيرادات، وهوامش ربح قوية باستمرار، وتدفعات نقدية جيدة. على الرغم من أنه من المتوقع أن تظل الإيرادات ثابتة بشكل عام في عام 2025 بسبب تأثير سنة الأساس المرتفع. فمن المتوقع أن يستأنف زخم النمو اعتبارًا من عام 2026 مع بدء تشغيل توسعات كبيرة في الطاقة الاستيعابية عبر أقسام المناولة والخدمات اللوجستية، والنمو العضوي المتوقع من أحجام مناولة البضائع.

لا يزال قسم المناولة المحرك الرئيسي للأعمال، إذ يمثل أكثر من 83% من الإيرادات ويحقق هوامش ربح عالية هيكلية، مدعومًا بمزايا الحجم، والعلاقات الراسخة مع شركات الطيران. يوفر قسم الخدمات اللوجستية تنوعًا إضافيًا، ولكنه لا يزال يعمل بهوامش ربح أقل نظرًا لحدة المنافسة ومرحلة التوسع الجارية. من المتوقع أن تستفيد الربحية مستقبلاً من إطلاق عمليات المناطق، المصممة وفقًا لعقود تأجير طويلة الأجل لمحطات الشحن والتفريغ، والتي تتميز بهوامش ربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك عالية هيكلية (حوالي 80%). من المتوقع أن تبدأ إيرادات المناطق في عام 2027، مما سيساهم في رفع هوامش الربح الموحدة بشكل ملحوظ. بشكل عام، من المتوقع أن تتعافى هوامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك الموحدة - المعتدلة مؤقتًا خلال فترة التوسع اللوجستي - لتصل إلى حوالي 40% بحلول عام 2029 مع توسع عمليات المنطقة وتحسن ربحية الخدمات اللوجستية، مما يدعم ملف أرباح طويل الأجل مرن وقدرة قوية على توليد التدفقات النقدية.

يستمد وضع السيولة من دورة رأس المال العامل مرضية واحتفاظ الشركة بأرصدة نقدية كبيرة في الميزانية العمومية. وتتعلق معظم مستحقات التجارة بأطراف ذات علاقة. ويُمكن تحسين وضع أعمار الذمم المدينة، حيث بلغت نسبة المستحقات المتأخرة لأكثر من 180 يومًا 51% بنهاية عام 2024. وتتم عمليات التحصيل الخارجية عادةً خلال 30 يومًا، بينما تتعلق التأخيرات بشكل رئيسي بأرصدة الأطراف ذات العلاقة.

يتم تمويل السيولة التشغيلية بشكل أساسي من خلال التدفقات النقدية الداخلية وحسابات الدفع التجارية. وتواصل شركة سال توليد تدفقات نقدية قوية من العمليات، بلغت 814 مليون ريال سعودي في عام 2024 و595 مليون ريال سعودي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مما يعكس ربحية أساسية جيدة. ويتعزز وضع السيولة بوجود 1.43 مليار ريال سعودي في الأرصدة النقدية والمصرفية بنهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2025. وتشير الإدارة إلى أن جزءًا من ارتفاع الوضع النقدي يعكس تأخيرات في توقيت برامج الإنفاق الرأسمالي الرئيسية، ومن المتوقع انخفاض الأرصدة مع تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع.

تحتفظ شركة سال حاليًا بميزانية عمومية ذات رافعة مالية متوسطة، مدعومة بقاعدة حقوق ملكية متينة وتدفقات نقدية داخلية قوية؛ ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع الرافعة المالية بشكل ملحوظ مع تنفيذ الشركة لبرنامجها الرأسمالي متعدد السنوات بقيمة 5.22 مليار ريال سعودي حتى عام 2030. بلغت نسب المديونية والرافعة المالية 0.83 و1.14 على التوالي في نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، ولكن من المتوقع أن تصل إلى ذروتها بحلول عام 2029 مع تزايد استخدام التمويل بالدين لتمويل توسعات المناولة الرئيسية، وتطوير المستودعات، والمنزلة اللوجستي الرئيسي.

على الرغم من هذه الزيادة المتوقعة في الرافعة المالية، تظل قدرة سال على خدمة الدين مرضية، ويتجلى ذلك في نسبة تغطية خدمة الدين البالغة 7.47 (2024: 6.59) في نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مع توقعات بانخفاض هذه المؤشرات مع بقائها قوية عند 3.5 بحلول عام 2029 قبل أن تتحسن مع وصول الأصول الجديدة إلى مرحلة النضج التجاري. تُدعم المرونة المالية بسيولة نقدية كبيرة وأرصدة مرابحة قصيرة الأجل تبلغ 1.43 مليار ريال سعودي وتسهيلات ائتمانية مصرفية غير مستغلة وخطة تمويل متنوعة، تشمل تمويل مشاريع طويلة الأجل، وتمويل من صندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج صكوك جديد. وتتمثل المخاطر المالية الرئيسية في تأخيرات التنفيذ، وتجاوزات التكاليف، وبطء استقرار المجمع اللوجستي عن المتوقع، مما قد يُضعف مؤقتًا خطة خفض المديونية المتوقعة ويضغط على مؤشرات خدمة الدين خلال سنوات ذروة الاستثمار؛ ومع ذلك، فإن التطوير المرحلي ومتطلبات التأجير المسبق وقوة التدفقات النقدية للشركة تُخفف من هذه المخاطر.

برنامج الصكوك

تعمل شركة سال حاليًا على إنشاء برنامج صكوك غير مضمونة للشركات، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول 8 ديسمبر 2025. ستكون مدة الصكوك خمس سنوات، مع هيكل استحقاق نهائي، حيث سيتم سداد دفعات الأرباح الدورية خلال مدة الصك، بينما يُعاد تمويل رأس المال عند الاستحقاق. سيتم إصدار البرنامج على دفعات متعددة، مع الدفعة الأولى البالغة مليار ريال سعودي عند البدء. من المتوقع أن يكون سعر التسعير عند سعر الفائدة بين البنوك في السعودية $1\% + (SIBOR)$ سنويًا، مما يعكس طبيعة أداة تمويل الشركات المخصصة لأغراض التمويل العامة، بما في ذلك دعم برنامج الإنفاق الرأسمالي الأوسع للشركة.

3.1 محفزات التصنيف

تشمل العوامل الرئيسية المؤثرة في التصنيف تعزيزًا مستدامًا لملف مخاطر أعمال شركة سال، ويتجلى ذلك في: (1) التوسع المستمر في أحجام مناولة البضائع بما يتماشى مع الإضافات المخطط لها في الطاقة الاستيعابية، (2) التوسع الناجح لقسم الخدمات اللوجستية مع تحسن مسار هامش الربح، (3) التنفيذ والتسويق التجاري في الوقت المناسب لتطويرات المنطقة اللوجستية، مما يؤدي إلى قاعدة أرباح أكثر تنوعًا واستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد أي إجراء تصنيف إيجابي أيضًا في حالة قامت الشركة بتغيير سياستها المالية نحو نهج أكثر تحفظًا، بما في ذلك انخفاض نسبة الرافعة المالية (الدين/التدفق النقدي التشغيلي) بشكل هيكلي إلى أقل من 3 أضعاف، وسيولة قوية، وبقاء نسبة تغطية خدمة الدين (DSCR) قوية جدًا طوال دورة الاستثمار.

في المقابل، قد ينشأ ضغط سلبي على التصنيف الائتماني نتيجة لتأخيرات جوهرية في تنفيذ مشاريع المناولة أو الخدمات اللوجستية أو المناطق، مما يُضعف مسار خفض المديونية المتوقع؛ أو تدهور ملحوظ في هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بسبب ضغوط الأسعار أو اشتداد المنافسة (خاصة من شركة SATS)؛ أو نفقات رأسمالية ممولة بالديون أعلى من المتوقع، مما يؤدي إلى تجاوز نسبة المديونية 5 أضعاف لفترة طويلة. وقد ينجم ضغط إضافي عن ضعف احتياطيات السيولة أو استمرار ضغوط رأس المال العامل أو انخفاض التدفقات النقدية عن المتوقع، مما يُعيق الالتزام بالبنود المالية أو يُقلل من هامش خدمة الدين.

المنهجية ذات الصلة: يمكن الاطلاع على منهجية تقييم الشركات (الإصدار 2. 2024) على الموقع الإلكتروني : www.tassnief.com

إخلاء مسؤولية

- أجرت وكالة سمه للتصنيف ("تصنيف" أو "وكالة تصنيف") هذا التصنيف وفقاً لمنهجيات وسياسات التصنيف المعتمدة لديها، وذلك لتكوين رأي حول التصنيف الائتماني للكيان المُصنّف. تُعدّ التصنيفات الائتمانية والملاحظات الواردة هنا مجرد آراء، ولا تُمثّل بيانات واقعية أو توصيات بشراء أو الاحتفاظ أو بيع أي أوراق مالية، كما أنها لا تُعدّ نصيحة لأي قرارات استثمارية أخرى.
- تستند تصنيفاتنا إلى افتراضات وقيود مُحددة، حيث يتم التحقق قدر الإمكان من المعلومات المُقدمة من الجهة المُصنّفة. تخضع التصنيفات للتغيير بناءً على معلومات وافتراضات وأحكام صادرة وقت التصنيف، لا تُقدّم أي ضمانات بشأن الأداء المُستقبلي أو استقرار التصنيف.
- نقدم تصنيفاتنا الائتمانية لتقديم معلومات فقط، ولا نضمن أداء الكيان أو الورقة المالية المُصنّفة. ينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد كلياً على تصنيفاتنا الائتمانية عند اتخاذ قرارات الاستثمار. التصنيفات الائتمانية ليست توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية. كما أنها لا تُراعي جميع المخاطر، وينبغي على المستثمرين إجراء الفحص الذاتي للجهاالة بأنفسهم قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.
- لا تتحمل تصنيف أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو أضرار ناتجة عن أخطاء في معلوماتها، إذ أن التصنيف استند إلى ما قدمه العميل المُصنّف أو ما توفّره جهات خارجية. تتضمن معلومات التقييم البيانات المالية والنوعية التي قدمها العميل، بالإضافة إلى محاضر الاجتماعات والمراجعة الميدانية.
- التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير التصنيف هذا استشرافية ومستقبلية بطبيعتها، ولا يمكن التحقق منها. ونتيجة لذلك، قد تتأثر التصنيفات والتوقعات بأحداث أو ظروف مستقبلية لم تكن متوقعة وقت إصدار أو تأكيد التصنيف أو التوقعات.
- لم يُعدّل هذا التصنيف بعد الإفصاح عنه للجهة المُصنّفة أو لأطرافها ذات الصلة. جميع التحليلات المتعلقة بتقرير التصنيف هذا هي مجرد آراء في تاريخ التصنيف.
- تم تحديد هذا التصنيف الائتماني وفقاً للمنهجية الموضحة أعلاه، والمتاحة على موقعنا الإلكتروني www.tassnief.com. وقد طُبقت هذه المنهجية، بما في ذلك أي تعديلات أو انحرافات جوهرية عن الإجراءات القياسية، للوصول إلى هذا التصنيف.
- مقياس التصنيف، ومعنى كل فئة تصنيف، وتعريف التعثر عن السداد أو الإصلاح، وتحذيرات المخاطر ذات الصلة - بما في ذلك تحليل التأثير للإفترضات الأساسية للتصنيف - متوفرة أيضاً على موقعنا الإلكتروني.
- تؤكد تصنيف أنه لم يتم الاستعانة بأي مصادر خارجية للقيام بأي أنشطة ذات صلة بهذا التصنيف الائتماني.

المحلل:

سيد فهميم حيدر شاه

محلل تصنيف

011-250 1846

sfahim@tassnief.com

المحلل:

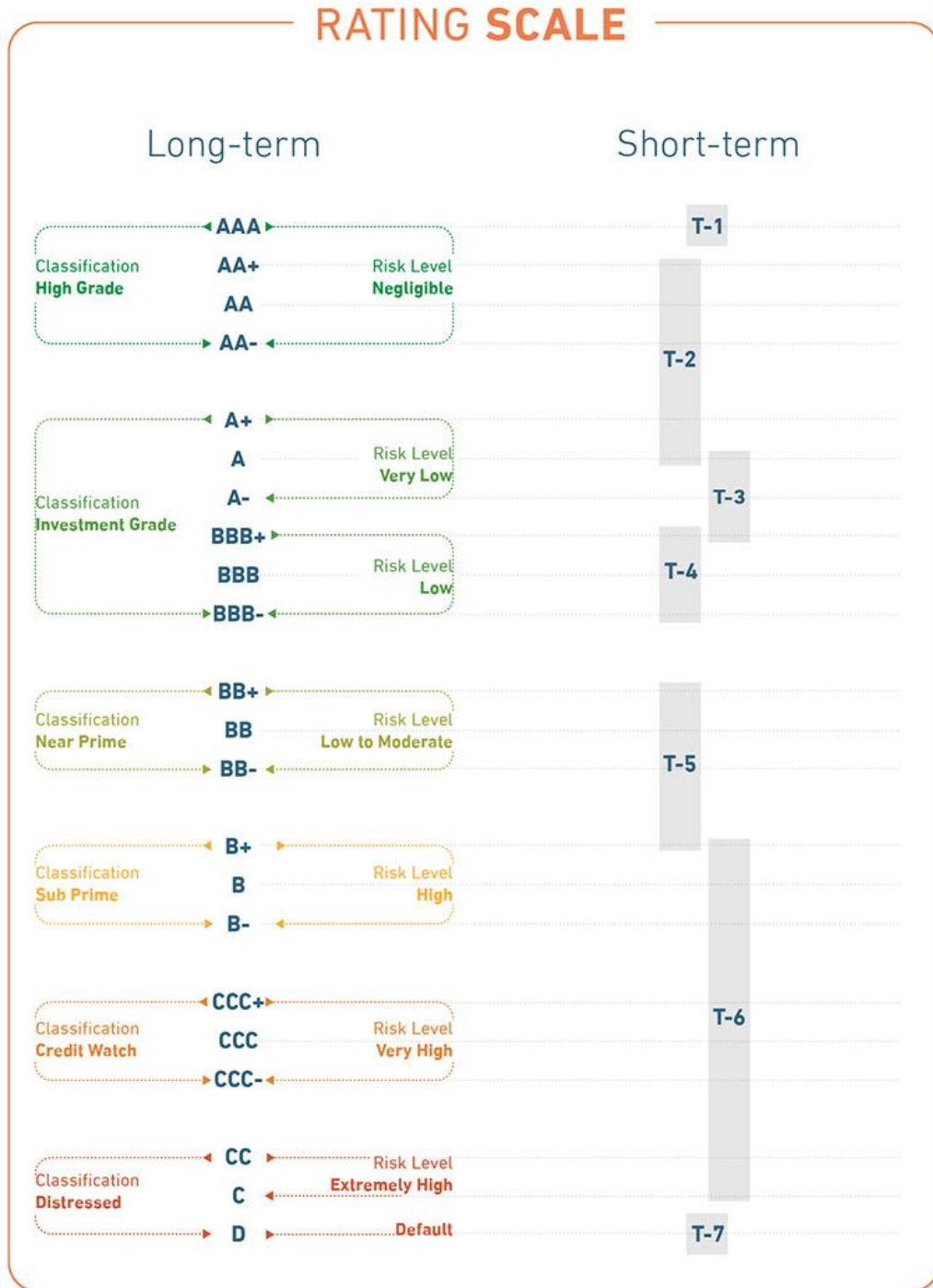
طلحة إقبال

محلل تصنيف أول

011-250 6627

tiqbal@tassnief.com

مقياس التصنيف الائتماني طويل الأجل وقصير الأجل لوكالة سمة للتصنيف



مقياس التصنيف طويل الأجل	التعريف
AAA	قوي للغاية؛ حيث تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو المصدرة المصنفة تتمتع بأعلى جدارة ائتمانية، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان ضئيلة.
AA+ AA AA-	متانة عالية؛ ترى وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية جداً، وبالتالي مخاطر ائتمانية ضئيلة. قد يختلف ملف المخاطر قليلاً مع تغيرات الظروف الاقتصادية أو القطاعية.
A+ A A-	متانة؛ ترى وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة للغاية. قد يختلف ملف المخاطر باختلاف الظروف الاقتصادية أو القطاعية.
BBB+ BBB BBB-	متوسط؛ ترى وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية كافية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة. قد يُظهر ملف المخاطر تبايناً كبيراً إلى حد ما مع تغيرات الظروف الاقتصادية أو القطاعية.
BB+ BB BB-	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يحمل مخاطر ائتمانية تتراوح بين منخفضة ومتوسطة. وقد يُظهر ملف المخاطر تبايناً كبيراً مع تغيرات الظروف الاقتصادية/القطاعية.
B+ B B-	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية، وبالتالي مخاطر ائتمانية عالية.
CCC+ CCC CCC-	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف يتمتع بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية، وبالتالي مخاطر ائتمانية عالية للغاية.
CC C	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف لديها ملف ائتماني شديد المخاطر، وأن التخلف عن السداد قد يكون وشيك.
D	تعتبر وكالة تصنيف أن المصدر أو الإصدار المُصنّف قد تخلف عن السداد أو قد تتخلف عن السداد قريباً.

نهاية التقرير